



توثيق مقتل 48 مدنياً في قصف قوات روسية لمبنى سكني في قرية الغنطو

أولاً: المقدمة:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: تفاصيل الحادثة.

ثالثاً: المرفقات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء.

تتبع قرية الغنطو ناحية تلبيسة في الريف الشمالي لمدينة حمص، يبلغ عدد سكانها قرابة 15 ألف شخص، وتؤدي عدداً كبيراً من نازحي أحياء حمص، تخضع القرية لسيطرة المعارضة المسلحة.

في هذا التقرير نقوم بتوثيق حادثة استهداف طائرات حربية يُزعم أنها روسية ملجأً احتمت فيه عائلة آل عساف، قمنا بالتواصل مع عدد من الأهالي والناشطين الإعلاميين وأجرينا عدة مقابلات، سنعرض اثنتين منها، كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتحققنا من صدقيتها، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، كما قمنا بمراجعة الصور والفيديوهات التي وردتنا وتحققنا من صدقيتها، ونحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير.

أثبت كل ذلك أن المنطقة المستهدفة كانت عبارة عن ملجأ احتمت فيه عائلة أحد المسلحين وقد بينت تحقيقاتنا أنه لم يكن موجوداً في الملجأ لحظة القصف، كما لا يوجد أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة للمعارضة المسلحة خلال الهجوم أو حتى قبله.

ماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

السلطات الروسية تُنكر جميع هذه الاتهامات، وتُعلن عبر أجهزتها الإعلامية أن جميع أهدافها هي أهداف عسكرية تابعة لسيطرة تنظيم داعش.





ثانياً: التفاصيل:

الخميس 15/ تشرين الأول/ 2015 قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي صاروخاً على مبنى سكني اتخذته عائلة من آل عساف ملجأً لها، يقع المبنى شمال القرية ويبعد عن مركزها قرابة 600م؛ تسبب القصف بمقتل 48 مدنياً، بينهم 33 طفلاً، و13 سيدة.

السيد أبو راتب ناشط إعلامي محلي من القرية أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته عن تفاصيل القصف:

”الطائرات الروسية لم تغادر سماءنا ذلك اليوم منذ الصباح والغارات متواصلة، قرابة الساعة 9:00 صباحاً استهدفت طائرة حربية بصاروخ مبنى سكنياً شمال القرية، احتفى فيه عشرات الأشخاص من القصف المتواصل علينا، العائلات الموجودة من آل عساف وهي عائلة أحد الثوار الذي كان يقاتل على الجبهة أثناء القصف، ولم يكن في المنزل سوى المدنيين من أطفال ونساء.

الصاروخ كان شديد الانفجار، وتسبب بمقتل كل من في البناء إضافة إلى بعض الماشية التي كانت بجوار المبنى، كما تسبب بهدم 5 منازل مجاورة للمبنى المستهدف.

معظم الضحايا من أقربائي وأولاد عمومي، كان بينهم ما يزيد عن 30 طفلاً، بينما العدد الكلي للضحايا تجاوز 46، تمكنا من إخراج 15 جثة فقط، وبقيت معظم الجثث تحت الأنقاض، إن الصواريخ المستخدمة ذات قوة تدميرية كبيرة جداً وهذا ما جعلنا نميز هذا القصف عن قصف قوات النظام.

لا وجود لتنظيم داعش في الريف الشمالي لحمص، لكن أهداف الطيران الروسي عشوائية كالعادة“.

الناشط الإعلامي المعتصم بالله صويص زار موقع القصف وأفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته:

”صباحاً بدأت مآذن القرية ومكبرات الصوت تعلن عن ضرورة إخلاء الشوارع من الناس بسبب دخول 4 طائرات حربية روسية أجواء الريف الشمالي لحمص، صعدت إلى أحد الأبنية، وبدأت التصوير عندما دخلت طائرة حربية أجواء القرية من الجهة الشمالية، كانت تحلق على ارتفاع عالٍ جداً ثم انحرفت بزاوية 45 درجة وألقت صاروخين على الطريق الواصل بين قرية الغنطو ومدينة تلبسة، وحدث نتيجة ذلك انفجارين عنيفين جداً، بعد ذلك مباشرة بدأت راجمات الصواريخ التابعة لقوات النظام والمتمركزة في سوق الغنم في قرية الأشرفية بقصف مركز القرية.

توجهت إلى مكان القصف، كان منظر الجثث مروعاً وأشلاء الأطفال والنساء في كل مكان، سقط أحد الصواريخ على ملجأ بسيط احتفى فيه ما لا يقل عن 50 شخصاً من عائلة العساف، بينما سقط الثاني على بناء قريب منه.

على مدار يومين استطعنا انتشال 20 جثة فقط من تحت الأنقاض، كان معظمها عبارة عن أشلاء.

قرينتنا تخضع لسيطرة فصائل الجيش الحر، وهي جيش التوحيد وحركة تحرير حمص، وكتيبة أتباع الرسول، ولا وجود لتنظيم داعش في المنطقة أبداً، إن الطائرات التي قصفت قرينتنا كانت تُحلق على ارتفاع عالٍ جداً حيث نفذت القصف من ذلك الارتفاع.





ثالثاً: الملحقات والمرفقات:

فيديويوهات تظهر آثار الدمار وانتشال الأشلاء من بين الأنقاض جراء قصف الطيران حربي يُزعم أنه روسي قرية الغنطو بجمص في 15/ تشرين الأول/ 2015

رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139، القاضي بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامن من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير والتي قام بها النظام الروسي تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور قرابة عام على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، باعتبارها نفذت من قبل قوات نعتقد أنها روسية.





إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

